

Distr.: General  
22 May 2001  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة الخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: غيتنز-جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

#### المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،  
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي  
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالة حقوق الإنسان وتقارير المقررين الخاصين والممثلين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء  
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section,  
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

مشروع القرار A/C.3/55/L.35: حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

٢ - السيد علاني (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، ثم قدم هذا المشروع A/C.3/55/L.34، الذي يستند إلى قرار مماثل اعتمد بتوافق الآراء في الدورة السابقة. وقال إن الفقرة الجديدة ٢ تُبرز الربط المعترف به دولياً بين تحديات العولمة والحياة الثقافية لمختلف الشعوب والأمم. وإن الحوار بين الثقافات يمثل وسيلة هامة لتعزيز السلام والشراكة في العالم وعالمية حقوق الإنسان.

مشروع القرار A/C.3/55/L.36: إعلان ١٨ كانون الأول/ديسمبر يوماً دولياً للمهاجرين

٣ - السيدة مونروي (المكسيك): قدمت مشروع القرار A/C.3/55/L.36 بالنيابة عن مقدميه في الأصل وعن أذربيجان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغانا وهندوراس. وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية قد انسحبت من بين مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/55/L.37: عقد الأمم المتحدة للتشريف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، والأنشطة الإعلامية في ميدان حقوق الإنسان

٤ - السيدة تومي (أستراليا): تكلمت بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.3/55/L.37 وقدمته. وقالت إن أرمينيا وبنما وبوتسوانا وتوغو وجزر سليمان وجزر مارشال والجمهورية التشيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا والرأس الأخضر ورواندا والسلفادور وسوازيلند وفانواتو والفلبين وكازاخستان وكرواتيا وكمبوديا وكوستاريكا ومالي ومدغشقر

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/C.3/55/L.21).

مشروع القرار A/C.3/55/L.21: زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

١ - السيد ألبين (المكسيك): قدم مشروع القرار A/C.3/55/L.21 بالنيابة عن مقدميه. كما أعرب عن التقدير لمفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين السابقة، السيدة ساداكو أوغاتا، وأعلن عن تأييد حكومة بلده للمفوض السامي الجديد، السيد رود لوبرز، رئيس الوزراء السابق لهولندا. وقال إن المكسيك، بوصفه بلداً مضيفاً له خبرة واسعة في وضع حلول إنسانية دائمة لمسائل اللاجئين، يأمل في أن يُنتخب إلى اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه عضواً إضافياً. وقال إن المكسيك هو الآن طرفٌ موقع على كلٍ من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٩٧ الملحق بها.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/C.3/55/L.34)، A/C.3/55/L.36، A/C.3/55/L.37، A/C.3/55/L.39، A/C.3/55/L.40، L.41-L.46، L.44، L.53، L.54، L.57-L.59

جميع مقدمي مشروع القرار أكدوا على الأهمية التي يعلقونها على مبادئ الديمقراطية وممارستها. ورغم أن هناك آراء مختلفة بشأن وسائل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، هناك اعتراف واسع بأن الديمقراطية ذات أهمية في المجتمع، وأنها توفر أفضل بيئة سياسية واجتماعية لمتعة حقيقي وكامل بجميع حقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك، فإن الديمقراطية ذات أهمية سامية في المجتمعات المستقرة التي تسعى إلى تحقيق حياة أفضل وأكثر رخاءاً. وهي تمثل أيضاً أفضل وسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة اليوم، وهي في معظمها داخلية.

٨ - وأضاف قائلاً إن مشروع القرار يتجلى فيه الدعم الواسع للديمقراطية والتحول الديمقراطي. فالديمقراطية بطبيعتها تقبل التحسين: فهناك دوماً مجال لتحسين عمل المؤسسات الديمقراطية وتوليد احترام أعمق للقيم الديمقراطية.

مشروع القرار A/C.3/55/L.44: تعزيز سيادة القانون

٩ - السيد فونسيكا (البرازيل): قدم مشروع القرار A/C.3/55/L.44 بالنيابة عن مقدميه الأصليين وإريتريا.

مشروع القرار A/C.3/55/L.45: احترام حق الجميع في حرية السفر والأهمية الحيوية لجمع شمل الأسرة

١٠ - السيدة دي أرماس غارسيا (كوبا): قدمت مشروع القرار A/C.3/55/L.45 ونقحته شفويًا بالنيابة عن مقدميه في الأصل وهندوراس. وقالت إنه أضيفت في نهاية الفقرة الثانية من الديباجة عبارة "والمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

مشروع القرار A/C.3/55/L.46: حقوق الإنسان والتقدم العلمي والتكنولوجي

والمغرب ومنغوليا ونيبال ونيكاراغوا والهند وهولندا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/55/L.39: حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

٥ - السيد إيتو (اليابان): قدم مشروع القرار A/C.3/55/L.39 بالنيابة عن مقدميه الذين انضمت إليهم إسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدنمارك والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ ولختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان. وقال إنه تم تنقيح النص بحيث يُرضي طلبات مقدميه. وفي الفقرة ١٢، حُدِّثت عبارة "المعايير الدولية مثل". وبعد الفقرة ١٨، أضيفت فقرة جديدة نصها كما يلي: "تخطط علماء مع الاهتمام بتوقيع كمبوديا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية". وفي الفقرة ٢٦، استُعيض عن كلمة "لوفاء" بعبارة "لمنع هذا العنف والوفاء". وقال إنه أُجريت عدة تغييرات تحريرية طفيفة كذلك.

٦ - وأضاف يقول إن مشروع القرار هو نتيجة مشاورات مثمرة أُجريت مع حكومة كمبوديا. ويهدف إلى تشجيع المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة في تحسين حالة حقوق الإنسان في هذا البلد، لأن العقبة الرئيسية في وجه التقدم هي نقص الموارد.

مشروع القرار A/C.3/55/L.40: تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

٧ - السيد ديمتريو (رومانيا): قدم مشروع القرار A/C.3/55/L.40 بالنيابة عن مقدميه، الذين انضمت إليهم أيسلندا وتوغو وجنوب أفريقيا ومالطة ومنغوليا. وقال إن

إحراز بعض التقدم ما زال الاضطهاد الديني واسع الانتشار.

١٤ - وأردف يقول إن تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن التعصب الديني (A/55/280 و Add.1 و 2) يشير إلى أنه ما من ديانة أو دولة يحق لها أن تمارس التعصب ورسم صورة قائمة لنطاق الاضطهاد الديني والتمييز في جميع أنحاء العالم. وقال إنه في أشد الحالات قسوة، تم تعذيب الناس أو إعدامهم بإجراءات موجزة لمجرد انتمائهم إلى ديانة أو معتقد، في حين أن التصعيد في العنف القائم على أساس ديني وتدمير أماكن العبادة هو سبب قلق شديد. وما زالت حقوق المرأة الأساسية تُنتهك باسم الديانة. وما زالت الأقليات الدينية تُضطهد وتعرض حرية الدين والاعتقاد للفئات الضعيفة إلى القيود. وإن على جميع الحكومات أن تتأكد من أن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات إثنية ودينية تلقى الاحترام الكامل.

١٥ - ومضى يقول إن من المهم أن تتعاون الحكومات مع المقرر الخاص، بما في ذلك بأن تسمح بالزيارات في الموقع، لا سيما في الأعمال التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠١ العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، حيث سيشكل التمييز على أساس الدين أو الاعتقاد مسألة هامة. وقال إن للثقافة في مجال حقوق الإنسان دوراً هاماً في خلق مزيد من التسامح. وإن عقد مؤتمر في عام ٢٠٠١ بشأن التعليم المدرسي فيما يتصل بحرية الدين والمعتقد (A/55/280، الفقرة ١٢١) هو مبادرة جديدة بالترحيب. كما إن مشروع القرار يُثني على العمل الهام الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في تعزيز مزيد من حرية الدين أو المعتقد.

١١ - السيدة كورنيليوك (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها يرغب في أن يسحب مشروع القرار A/C.3/55/L.46 من نظر اللجنة خلال الدورة الحالية، لأنه ما زال يتعين إجراء مزيد من المشاورات، رغم أن عدداً من الوفود أعربت عن تأييدها للمشروع.

مشروع القرار A/C.3/55/L.53: تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاإنتقائية والحياد والموضوعية

١٢ - السيد ريس رودريغيس (كوبا): قدم مشروع القرار A/C.3/55/L.53 بالنيابة عن مقدميه. ووجه الانتباه إلى غلطة مطبعية، فقال إن أيرلندا أدرجت في قائمة مقدمي مشروع القرار بدلاً من الجماهيرية العربية الليبية.

مشروع القرار A/C.3/55/L.41: القضاء على جميع أشكال التعصب الديني

١٣ - السيد ريان (أيرلندا): قدم مشروع القرار A/C.3/55/L.41 بالنيابة عن مقدميه، وقال إن أذربيجان وبيرو والهند قد انضمت إليهم. وقال إن زعماء العالم دعوا البشر، في الإعلان بشأن الألفية، إلى احترام بعضهم بعضاً، بكل ما يتصفون به من تنوع في الاعتقاد والثقافة واللغة؛ ويجب فعل كل شيء ممكن لترجمة ذلك الإعلان إلى حقيقة. وإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوفر تذكيراً قوياً بواجب المجتمع الإنساني فيما يتعلق بحرية الديانة أو الاعتقاد، كما يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن هذه الحرية، بما في ذلك حرية تغيير المراء لديناته أو عقيدته، هو أحد حقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن الانتقاص من شأنها. وقال إن تلك الحريات يتناولها بصورة محددة أيضاً الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. غير أنه على الرغم من

ومصر والنمسا ونيوزلندا وهولندا. وقال إن التمتع بحقوق الإنسان الأساسية ليس أمراً آلياً، وإن الفقر هو أحد أكبر العقبات في وجه تحقيق مستويات معيشة تُفسح المجال أمام الجميع للتمتع بهذه الحقوق. ورغم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تخفيف الفقر، يعيش حوالي بليون نسمة دون حد الفقر، أو هم أميون أو تنقصهم مياه الشرب المأمونة، كما يعيش أكثر من بليون نسمة دون مرافق صحية مناسبة.

١٩ - ومضى يقول إنه في لبّ مشروع القرار يوجد اعترافٌ بأن الفقر المدقع يحرم الأفراد من التمتع بحقوقهم الإنسانية. وإن الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لمكافحة الاستبعاد الذي تكشف عنه الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع الناس على تحقيق إمكاناتهم الإنمائية، وهو السبب في أن مشروع القرار يؤكد على أهمية التعاون الدولي.

مشروع القرار A/C.3/55/L.57: الحق في التنمية

مشروع القرار A/C.3/55/L.58: تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

مشروع القرار A/C.3/55/L.59: حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

٢٠ - السيد بوانغ (بوتسوانا): قدم مشاريع القرارات A/C.3/55/L.57 و L.58 و L.59 بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والصين والمقدمين الآخرين لمشاريع القرارات هذه. وقد انضمت نيوزيلندا واليابان إلى مقدمي مشروع القرار A/C.3/55/L.57، الذي هو مُطابق تقريباً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٠/٥، وذلك من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

مشروع القرار A/C.3/55/L.54: الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٦ - السيد الخضراوي (بلجيكا): قدم مشروع القرار A/C.3/55/L.54 بالنيابة عن مقدميه، وقال إنه انضمت إليهم بلغاريا وبولندا والفلبين وقبرص والمغرب ونيوزيلندا. فأهمية الترتيبات الإقليمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان تم الاعتراف بها منذ زمن بعيد، ولا سيما في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقال إن مشروع القرار يستند إلى حد بعيد على تقرير الأمين العام (A/55/279) ويُبرز التقدم الهام الذي أُحرز في الأشهر الأخيرة. وقال إن مشروع القرار يرحب بزيادة التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، وخصوصاً من خلال برنامج التعاون التقني التابع لها، وكذلك التعاون بين الهيئات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان. كما يرحب بتعيين أربعة مستشارين إقليميين، على النحو الموصى به في مؤتمر عام ١٩٩٣ العالمي بشأن حقوق الإنسان، لتشجيع مزيدٍ من التنسيق والتعاون التقني على الصعيد الإقليمي، ويحيط علماً بمختلف المبادرات الإقليمية التي تم الاضطلاع بها مؤخراً في كل قارة.

١٧ - وقدم تنقيحاً طفيفاً على الفقرة ٤، حيث يُستعاض عن عبارة "وحماية التمتع بحقوق الإنسان" بعبارة "وحماية جميع حقوق الإنسان".

مشروع القرار A/C.3/55/L.55: حقوق الإنسان والفقر المدقع

١٨ - السيد شو كيهوارا (بيرو): قدم مشروع القرار A/C.3/55/L.55 بالنيابة عن مقدميه، وقال إنه انضمت الآن إليهم الأردن وبلجيكا وتايلند والجمهورية العربية الليبية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والدانمرك وفنلندا

واليونان. وفي الفقرة ١٠ يُستعاض عن عبارة "ولم تُنفذ" أياً من توصيات منظمة العمل الدولية" بعبارة "ولم تنفذ التوصيات الثلاث لمنظمة العمل الدولية".

٢٤ - وأضافت تقول إن مشروع القرار يهدف إلى تجلية الحالة الراهنة في ميانمار على نحو دقيق. ففي حين أن التعاون الذي أبدته الحكومة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وإعادة فتح معظم الدورات الجامعية هي من الخطوات الجديرة بالترحيب، فإن حالة حقوق الإنسان عموماً، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق السياسية وتوجيه الإساءات إلى النظام القانوني، ما زالت في تدهور. ومن بين انتهاكات حقوق الإنسان العديدة التي يأسف لها مشروع القرار حالات الإعدام خارج الإطار القضائي، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب، والسخرة. فضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من التأكيدات التي قدمتها الحكومة قبل ذلك، لم يُدع حتى الآن المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار لزيارة البلد. وقالت إنه ينبغي وضع إطار زمني لإجراء حوارٍ يؤدي إلى المصالحة الوطنية، على النحو الذي يطلبه المبعوث الخاص للأمين العام.

**البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية** (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

٢٥ - السيد كورديرو (أنغولا): أعرب عن تأييد وفد بلده للبيان الذي أدلت به موزامبيق بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في الجلسة الثامنة والأربعين.

٢١ - وأضاف قائلاً إن مشروع القرار A/C.3/55/L.58، الذي يستند إلى قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٤ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٠/٢٠٠٠، يهدف إلى إيجاد روابط أوثق بين جميع أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة. وأدخل تنقيحين على النص: ففي الفقرة الرابعة من الديباجة يُستعاض عن عبارة "وإذ تؤكد من جديد أهمية" بعبارة "وإذ تعترف أيضاً بأهمية"، وتُحذف الفقرة ١ ويُعاد ترقيم الفقرات اللاحقة وفقاً لذلك.

٢٢ - وأردف قائلاً إن مشروع القرار A/C.3/55/L.59 يتناول الأثر السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة والعقبات التي تُشكلها هذه التدابير في وجه التمتع الكامل بحقوق الإنسان، لا سيما الحق في التنمية. وقال إنه يحتوي على ثلاث إضافاتٍ جديدة بالذکر على نص السنة الثامنة: فالفقرة السابعة من الديباجة والفقرة ١ مكرراً هما فقرتان جديدتان، وفي الفقرة الثامنة من الديباجة أضيفت عبارة "بكل ما لها من آثارٍ سلبية في الأنشطة الاجتماعية-الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية" بعد عبارة "وميثاق الأمم المتحدة".

**(ج) حالة حقوق الإنسان وتقارير المقررين**

الخاصين والممثلين (تابع) (A/C.3/55/L.38)

مشروع القرار A/C.3/55/L.38: حالة حقوق الإنسان في ميانمار

٢٣ - السيدة مارتينسون (السويد): قدمت مشروع القرار A/C.3/55/L.38 بالنيابة عن مقدميه، وقالت إنه انضمت الآن إليهم أستراليا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وشيلي وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية

وعلى عودة اللاجئين والمشردين داخلياً وإعادة إدماجهم. وهي تعلق أهمية كبيرة على تعزيز المساعدة المتعددة الأطراف من خلال الشراكة مع جميع الجهات التي توفر المساعدة الإنسانية.

٣١ - ومضى قائلاً إن احترام القوانين الإنسانية الدولية وقوانين حقوق الإنسان أساساً لكفالة حقوق اللاجئين والمشردين، في حين أن سلامة وأمن الموظفين العاملين في الشؤون الإنسانية لهما أهمية في نجاح العمليات الإنسانية أو عمليات حفظ السلام. وقال إن أنغولا تعترف بمسؤوليتها الأساسية عن سلامة وأمن جميع الموظفين العاملين في الشؤون الإنسانية.

٣٢ - واحتتم قائلاً إن على المجتمع الدولي أن يزيد من مساعدته للاجئين والمشردين، بدعم البرامج التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنسيق تحت قيادة حكومات البلدان المتضررة، بما في ذلك من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٣٣ - السيد ريغمي (نيبال): أثنى على المفوضة السامية السابقة وموظفيها لتفانيهم والتزامهم بحل مشاكل اللاجئين والمشردين في أنحاء العالم. كما هنأ المفوض السامي الخلف على تعيينه.

٣٤ - وقال إن تقرير المفوض السامي (A/55/12) يقدم نظرة عامة محزنة على محنة اللاجئين. فأعدادهم تزايدت، ولم تبقى منطقة في العالم إلا وتأثرت بهذه المشكلة. وقال إن الضحايا هم غالباً من الأطفال والنساء، الذين يُضطرون إلى الهروب من الاضطهاد أو الصراع المسلح أو الكوارث الطبيعية أو انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٥ - وأضاف يقول إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قامت بنجاح، عبر تاريخها، بالتخفيف من معاناة اللاجئين عن طريق اتباع استراتيجية للوقاية والتأهب

٢٦ - وقال إن أنغولا تؤيد تأييداً كاملاً العمل الممتاز الذي أنجزه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وتعترف بإسهام موظفي المفوضية الذين فقدوا حياتهم.

٢٧ - ومضى يقول إنه مع وجود أكثر من ٢٠ في المائة من سكان أنغولا مشردين من جراء الحرب، و ٤ في المائة يعيشون في الدول المجاورة، فإن أنغولا تدرك المشاكل التي تتعلق باللاجئين والمشردين داخلياً. وإن أنغولا تعرب عن امتنانها للمساعدة المالية التي قدمتها الولايات المتحدة وممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً، الذي يزور البلد حالياً، لتعزيز برامج المفوضية.

٢٨ - واستأنف قائلاً إن الحكومة تقدر أيضاً المساعدة التي وفرتها كافة المنظمات الإنسانية وغير الحكومية، وتعرب عن شكرها لزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونامبيا وكافة البلدان الأخرى التي تستضيف اللاجئين الأنغوليين.

٢٩ - ومضى يقول إن التزام الحكومة بتوفير الرعاية للذين يحتاجون إليها وإعادة إسكان المحرومين من أبسط الحاجات الأساسية قد دلّ عليهما تخصيص ٥٥ مليون دولار لبرامج المساعدة الإنسانية التي تستهدف المشردين بصورة خاصة. وقال إن أولويات الحكومة خلال الأشهر المقبلة تشتمل على مواصلة عمليات إنقاذ الحياة بالنسبة لأشد الفئات تعرضاً للخطر، وإعادة توطين المشردين؛ ووضع خطط طارئة للمناطق التي يُتوقع حدوث حالات تشرد جديدة فيها؛ وإعداد مشاريع الأثر السريع التي تهدف إلى استعادة الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية الريفية.

٣٠ - واستأنف قائلاً إن الحكومة شرعت في برنامج لدعم الاحتياجات الأولية للاجئين الأنغوليين، يقوم على استراتيجيات تركز على الجوانب القانونية لحالة اللاجئين

في وجه التحديات الخطيرة. وإن رؤيتها ستظل تُلهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجميع الجهات الإنسانية الفاعلة. وإن الهند تهنئ أيضاً خلفها على تعيينه.

٤٠ - ومضت تقول إنه لا يوجد بديل عن الاستجابة الدولية المنسقة إزاء حالة يزداد تعقيدها للاجئين في العالم. وإن مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء أصبح مترسخاً، لكن البلدان الغنية تتجاهله مراراً. فنوعية اللجوء قد تدهورت، إذ يعاني اللاجئون أحياناً من إغلاق الحدود، والاعتراض في عرض البحر، والطرود، والعودة قبل أوانها إلى بيئة غير سليمة، والاحتجاز المطول لدى بلدان توجد لديها وسائل توفير اللجوء والحماية لهم. وفي حين أن لدى المجتمعات ميلاً طبيعياً لحماية رحائها، فإن للممارسات التقييدية أثراً ضاراً بالرأي العام العالمي فيما يتعلق بحماية اللاجئين.

٤١ - ومضت تقول إنه ينبغي وضع احتياجات البلدان النامية، التي تتأثر أكثر من غيرها بمشاكل اللاجئين، في قمة البرنامج المتعلق باللاجئين. وينبغي أن يجري تقييمٌ مطرد للأثر الاقتصادي والاجتماعي لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين وأن يُعالج ذلك من خلال التعاون العالمي، لئلا تضعف الإرادة على قبول اللاجئين.

٤٢ - واستأنفت قائلة إن الهند تلاحظ مع القلق، على نحو ما يظهر في تقرير المفوض السامي (الفقرات ١١٩-١٢٤)، أن المفوضية ينقصها التمويل على نحو مزمن وأن حالات النقص في التمويل قد ازدادت. وإن مما يؤسف له أن الاقطاعات التي نتجت عن ذلك في الإنفاق قد أثرت في المجالات ذات الأولوية كالنساء والأطفال. فالتخطيط طويل الأجل لا يمكن تحقيقه دون تمويلٍ موثوق. وفضلاً عن ذلك فإن اتجاه الجهات المانحة نحو التركيز على بعض حالات اللاجئين على حساب حالات

وتقديم الحلول العملية. وينبغي للمفوضية أن تعزز استراتيجيتها باستهداف المناطق التي ما زالت فيها الحالة غير مستقرة. غير أنه لا يمكن إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين دون معالجة الأسباب الجذرية بطريقة مناسبة.

٣٦ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالاهتمام ذي الأولوية الذي توجهه المفوضية إلى الاحتياجات الخاصة لنساء وأطفال اللاجئين وإلى الأثر البيئي لوجود اللاجئين (المرجع نفسه، الفقرات ١٠٢-١١٢). وقال إن وفد بلده يشعر بقلق شديد من جراء حالة المفوضية المالية غير المشجعة، لأن المفوضية لا تستطيع أن تفي بولايتها دون دعم مالي كافٍ ومستدام. وينبغي لكافة البلدان المانحة، وخصوصاً في العالم المتقدم النمو، أن تزيد من مساهماتها وتفي بما أعلنت عنه كي تتمكن المفوضية من تصريف مسؤولياتها لإنقاذ الأرواح.

٣٧ - ومضى قائلاً إن نيبال تشعر بالامتنان للمساعدة التي تقدمها المفوضية بالنسبة للاجئين البوتانيين الذين تستضيفهم، وناشد المجتمع الدولي المحافظة على المستويات الحالية من المساعدة، بوصفها الحد الأدنى الأساسي. وقال إن حكومة بلده، التزاماً منها بإيمانها بحق اللاجئين في العودة بسلامة وكرامة إلى بلدانهم، تعمل على حل مشكلة اللاجئين من خلال مفاوضات ثنائية مع حكومة بوتان. وتأمل في أن تُبدي حكومة بوتان مزيداً من الرغبة في إيجاد حلٍ مبكر.

٣٨ - واحتتم قائلاً إن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في أقل البلدان نمواً يفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة. وإن هذه البلدان تحتاج إلى معونة ودعم دوليين لتجنب مزيدٍ من الفقر والفوضى.

٣٩ - السيدة موهانتا (الهند): قالت إن المفوضية السامية ستذكرُ على قيادتها المُلهمة وعملها الذي لا يكل



٤٦ - واستأنفت قائلة إنه في حين أن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن حماية المشردين داخلياً ومساعدتهم، ينبغي أن تكفل الإجراءات الدولية احترام مفهوم السيادة. ولا ينبغي اتخاذ أي إجراء إلا بناءً على طلب البلد المعني.

٤٧ - السيد ويدودو (إندونيسيا): أعرب عن تقدير وفد بلده للمفوضة السامية على إنجازاتها العديدة خلال فترة ولايتها، وهناً خلفها، وأعرب عن تعاون بلده الكامل معه.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن إندونيسيا تعاني حالياً من مشاكلها بعد أن فرّ آلاف اللاجئين والمشردين من تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. فالوجود المطول لمخيمات اللاجئين على طول حدود دولة ما يخلق مشاكل ذات طبيعة إنسانية ووطنية ودولية، تتطلب جهوداً منسقة يبذلها جميع الأطراف المعنيين بغية إيجاد حل شامل. وقال إن إندونيسيا، اعترافاً منها بالحاجة إلى زخم جديد لحل مسألة اللاجئين، اعتمدت خطة عمل شاملة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وإن تسجيل من تبقى من اللاجئين هو أحد مهامها الرئيسية. وقال إنه كما يتبين من تقرير المفوض السامي (الفقرة ٦٩)، عاد أكثر من ١٥٠ ألف شخص إلى تيمور الشرقية، وأدت إندونيسيا في هذه العملية دوراً هاماً.

٤٩ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من التقدم المحرز، فقد وُجد عددٌ من الصعوبات. وإن حكومة إندونيسيا تدين بشدة قتل موظفي المفوضية في أتامبوا، بتيمور الغربية، والهجوم الذي حدث على مكتب المفوضية بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وإن رئيس الجمهورية وجه رسالة إلى الأمين العام يعرب فيها عن

أخرى، لا سيما في إفريقيا، يدعو إلى القلق بصورة خاصة. وينبغي للبلدان المانحة أن توفر تمويلاً موثقاً به وأن تترك للمفوضية أمر تحديد الأولويات في مجال عملها.

٤٣ - واستأنفت تقول إنه لم يوجه سوى القليل من الاهتمام نحو الفقر المدقع بوصفه سبباً لتدفقات اللاجئين. فالفقر والظروف المهينة تظهر غالباً أسوأ ما في البشر، فتؤدي إلى الصراعات التي تستر على الأسباب الجذرية. وإن تدفقات اللاجئين الكبيرة هي نتيجة لهذه الصراعات أو تنبع من رغبة طبيعية في إيجاد فرص أفضل. فبدلاً من أن يركز المجتمع الدولي على إعادة التوطين، يحسن به أن يضع استراتيجية وقائية تهدف إلى معالجة الفقر والاستثمار في مجال التنمية بوصف ذلك أكثر النهج فعالية من حيث التكلفة.

٤٤ - واستطردت تقول إن النظر إلى حلول مسائل اللاجئين من خلال قوائم الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات الصلة يؤدي إلى رؤية ضيقة. ورغم أن الهند لم تنضم إلى اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، فإن التزامها بالترعة الإنسانية لا تجارى. فالهند تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين وتوفر الدعم من خلال برامج تمويلها من مواردها الخاصة بالكلية. وقد أظهرت باطراد التزامها بمبدئي الحماية وعدم الإعادة القسرية. وفيما يتعلق بالمشاورات العالمية المقترحة بشأن الحماية الدولية، تأمل في أن تتخذ هذه المشاورات نهجاً عملياً بدلاً من أن تتخذ نهجاً قانونياً ضيقاً.

٤٥ - وأردفت تقول إن على الدول أن تبذل مزيداً من الجهد لكفالة سلامة وأمن اللاجئين وموظفي المفوضية. ويمكن تقديم المساعدة لتعزيز قدرة الدول على ضمان الأمن، لكن محاولات فرض الحلول من شأنها أن تأتي بمفعولٍ عكسي.

٥٤ - واستطرد قائلاً إن الحكومة الإندونيسية لا تألو جهداً بتوفير الأغذية والمأوى للاجئين في تيمور الغربية وستواصل الوفاء بواجبها الأخلاقية والقانونية نحوهم. غير أن من الضروري أن تُعالج الأسباب الجذرية لهذه المشكلة. وينبغي لذلك أن يتجاوز النداءات من أجل نزع السلاح وحل الميليشيا ليشمل توجيه الدعوة إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كي تنفذ برامج الاستقرار والتنمية التي تُيسر العودة الطوعية إلى الوطن.

٥٥ - واحتتم قائلاً إن على الدول مسؤولية أساسية هي حماية حقوق اللاجئين داخل أراضيها، وإن إندونيسيا تعمل على الوفاء بالتزاماتها كي توفر الإغاثة للمحتاجين. وإن إندونيسيا تأمل في أن تواصل تاريخها الطويل في مجال الإسهام في تعزيز المفوضية ومنح اللاجئين الحق في اللجوء. وإن التزامها بحل المسائل المستجدة ما زال قائماً دون أن يتغير.

٥٦ - السيدة نيكوديموس (البرازيل): أثنت على المفوضية السامية لأنها استحقت احترام الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وسائر الجهات الإنسانية الفاعلة لدى تصريف واجباتها بكفاءة كبيرة وشعور بالمسؤولية. وقالت إن المفوضية السامية واجهت تحديات عسيرة بشجاعة ورحمة معاً، معتمدة كذلك على تفاني موظفي المفوضية. وإن المفوضية إذ تكفل احترام أسس قانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي لا تفني بولايتها فحسب بل تساعد على بناء السلام والاستقرار.

٥٧ - وأضافت قائلة إن توفير المساعدة الإنسانية يزداد صعوبة، كما يتضح من حوادث قتل موظفي المفوضية مؤخراً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للحيلولة دون تكرار هذه الأعمال المشينة وعلى الحكومات أن تحمي موظفي الشؤون الإنسانية العاملين

إدانتهم للعنف ويقدم تأكيدات بعزمه على إجراء تحقيق شامل. وقد تم بالفعل اعتقال عدد من المشتبه بهم.

٥٨ - ومضى يقول إن إندونيسيا ما زالت على اتصال دائم بالأمم المتحدة بشأن جميع المسائل المتعلقة بوفاء موظفي المفوضية وسلامة ما تبقى من اللاجئين. وقد تم إرسال كتيبتين إلى المنطقة لتعزيز القانون والنظام، وفي الوقت ذاته عاجلت الحكومة كثيراً من نواحي القلق التي أبدتها المفوضية ومدت يدها للتعاون مع المنظمة.

٥٩ - وأردف يقول إن إندونيسيا دعت كذلك أعضاء مجلس الأمن إلى زيارة أتامبوا في وقت لاحق في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر لمشاهدة التقدم المحرز في استعادة الأمن إلى المنطقة والاستعدادات لتسجيل اللاجئين. غير أن هذه الزيارة لا يُقصد بها تحقيق الشروط التي وضعتها المفوضية لعودة اللاجئين، لأن الوكالة مسؤولة عن اللاجئين في تيمور الغربية. وإن مما يُؤسف له كثيراً أن تسحب المفوضية موظفيها من المنطقة.

٥٢ - ومضى يقول إنه نظراً لأن الاحتياجات الإنسانية والمعاناة ما زالت مستمرة في أنحاء عديدة من العالم، اكتشفت المفوضية أن الحلول الدائمة تستغرق زمناً وتحتاج إلى جهد ومشاركة دولية مستدامة. وأي جهد يُبذل لحل مسائل اللاجئين ينبغي أيضاً أن يشارك فيه البلد المعني، بحيث تؤخذ في الاعتبار خصوصيات كل حالة.

٥٣ - وأردف قائلاً إن إندونيسيا ملتزمة بكفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. غير أن جميع المنظمات الدولية، بما فيها المفوضية، عليها واجب الاهتمام بموظفيها. وينبغي للحكومات وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تحمي العاملين في الشؤون الإنسانية، كما ينبغي للأفراد المعنيين أن يحترموا القوانين والعادات الوطنية.

لتحسين قيام المنظمات والهيئات في البرازيل بتوفير المساعدة، وزيادة الوعي بمحنة اللاجئين، وحفز الاهتمام بهذا الموضوع في أوساط الأكاديميين.

٦١ - واستأنفت قائلة إن البرازيل تؤيد تأييداً كاملاً الصكوك الدولية الرئيسية الخاصة بحماية اللاجئين، وقد وسّعت تفسيرها لتلك الصكوك بحيث تتضمن حالة الأفراد الفارين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بوصف ذلك سبباً لمنح مركز اللاجئ. وخلال فترة رئاستها للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي شرعت في مفاوضات بشأن بروتوكول يهدف إلى التوفيق بين التشريعات ذات الصلة في البلدان الأعضاء في السوق والمتنسبة لها.

٦٢ - واستطردت تقول إن توفير ما يكفي من الموارد للمساعدة الإنسانية ينبغي أن يُعطى أولوية عاجلة. وإن الفكرة التي مفادها أن البلدان النامية هي بلدان متلقية للمعونة فحسب فكرة خرافية. فالعديد من هذه البلدان يتحمل أعباء مساعدة اللاجئين القادمين من الدول المجاورة وينبغي للمجتمع الدولي أن يكافئها على سخائها.

٦٣ - واختتمت قائلة إن مصير الملايين يتوقف على الإرادة السياسية الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته كي يمنح اللاجئين أملاً ويتمكنوا من التمتع بحقوق الإنسان.

٦٤ - السيد أليمان (إكوادور): أعرب عن القلق إزاء تردّي الصراع في كولومبيا، مما أدى إلى دفع اللاجئين عبر الحدود إلى إكوادور، ورحب لذلك بإنشاء مكتب اتصال تابع للمفوضية في إكوادور، كما أعرب عن دعمه للجهود التي تضطلع بها المفوضية بالتنسيق مع الشركاء في المجتمع المدني. وقال إن حكومة بلده ستواصل تشجيع

تحت سيادتها. أما البرازيل فملتزمة، من جانبها، بتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الشؤون الإنسانية. ولذلك صدّقت على اتفاقية عام ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٥٨ - ومضت تقول إن النقص في الموارد مشكلة رئيسية عند معالجة مسائل اللاجئين والمشردين داخلياً. فهناك مناطق وبلدان بأسرها تصيبها الأزمات الإنسانية ولا تتلقى الاهتمام الذي تستحق. والسبب الجذري هو الافتقار إلى الإرادة السياسية. فالمفوضية فعلت الكثير لتقديم المساعدة إلى الذين يحتاجون إليها، لا سيما أولئك البعيدون عن أضواء الاهتمام الدولي، وعلى الدول الأعضاء واجب توفير الدعم السياسي والمالي الذي تحتاج إليه.

٥٩ - وأردفت قائلة إن مما يبعث على الانزعاج أن يستهدف اللاجئون وطالبو اللجوء على نحو متزايد في الصراعات المسلحة، أو يتخذون ذريعة في حالات أخرى. وإن على المجتمع الدولي واجباً ملحاً هو دعم مؤسسة اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية، وهما أساسان من أسس الحماية الدولية للاجئين. وينبغي إدانة الهجمات على اللاجئين بدافع كره الأجانب والعنصرية والتمييز ضدهم إدانة شديدة ومثول المسؤولين عن ذلك أمام العدالة.

٦٠ - وذكرت أن لجنة البرازيل الوطنية للاجئين عززت تعاونها مع المفوضية. وإن الشراكات مع المجتمع المدني تساعد على تلبية احتياجات اللاجئين الأساسية، وتم اتخاذ تدابير لتيسير وصولهم إلى سوق العمل وحصولهم على الضمان الاجتماعي والصحة العامة. وقد تم في عام ٢٠٠٠ توقيع اتفاق للتعاون التقني مع المفوضية

ذلك، أدى تردي الصراعات الإقليمية إلى تهديد أمن مخيمات اللاجئين وكذلك العاملين في الشؤون الإنسانية.

٦٨ - ومضى يقول إن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ قد كانا لمدة ٥٠ سنة بمثابة الأساس القانوني لحماية اللاجئين. غير أنه ظهرت مشاكل جديدة كالمشردين داخلياً، والتدفقات الكبيرة من السكان، والأعداد المتزايدة من المهاجرين لأسباب اقتصادية، وإساءة استعمال إجراءات اللجوء. وأعرب كذلك عن الارتياح لأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تضطلع بمفاوضات على مستوى عالمي في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للاتفاقية بغية جعل نظام حماية اللاجئين أكثر فعالية ودينامية. وإنه يجب أن تواصل المفوضية أداء دور مركزي، وأن تهدف المفاوضات إلى كفالة أن تتلقى المفوضية وبلدان اللجوء موارد كافية لتلبية احتياجات اللاجئين كي تتمكن البلدان النامية خصوصاً من تخفيف أعبائها الاقتصادية والاجتماعية وتيسير التنمية الطويلة الأجل مع تمهيد السبيل لتسوية مشكلة اللاجئين في نهاية المطاف.

٦٩ - واستأنف قائلاً إنه، للقضاء على الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين، يتعين على البلدان أن تحترم سيادة بعضها البعض وسلامتها الإقليمية وتلتزم بمبادئ عدم الاعتداء، وعدم التدخل، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، وأن تنادي بالالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة والقواعد الدولية ذات الصلة، وأن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن بلدان المنشأ واللجوء والاستيطان، وكذلك البلدان المانحة، تستطيع أن تحل مشكلة اللاجئين باحترام مبدئي التضامن الدولي وتقاسم الأعباء.

هذه التدابير، ودعا إلى دعم المجتمع الدولي لدى تطوير قدرات الاستجابة لمثل حالات الطوارئ هذه.

٦٥ - وأعرب عن قلقه الشديد إزاء حالة الشخص المصرفي الإكوادوري الهارب من العدالة، الذي تم اعتقاله في لبنان وكان من المزمع تسليمه لإكوادور، لكنه تمكن من الإفلات من العدالة عندما أعلن ممثل المفوضية في لبنان أنه لاجئ سياسي. وقال إنه على الرغم من اعتراف المفوضية بخطأ ذلك الموظف، تعرقلت عملية التسليم وتضررت علاقة إكوادور مع المفوضية والبلدان التي تدخلت للحيلولة دون تسليمه. وقال إنه ينبغي معاقبة المسؤول عن ذلك الخطأ بشدة.

٦٦ - وأردف يقول إن سنة ٢٠٠١ ستصادف الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين. وأثنى على جميع العاملين على حماية حقوق اللاجئين، وأعرب عن تأييد الاقتراح الذي تقدمت به جنوب إفريقيا بأن يعلن يوم ٢٠ حزيران/يونيه من كل سنة ليكون "اليوم العالمي للاجئين" كجزء من الجهود الرامية إلى زيادة الوعي وإيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين. وأعرب عن تأييد حكومة بلده أيضاً لمشاورات المفوضية مع الحكومات بشأن طرق إعادة تنشيط النظام الدولي لحماية اللاجئين.

٦٧ - السيد كونغ جون (الصين): قال إن المنازعات الإثنية والدينية والإقليمية ما زالت تهدد السلام والأمن الدوليين وتخلق أعداداً كبيرة من اللاجئين. وإن ثلاثة أرباع هؤلاء اللاجئين متركزون في البلدان النامية، مما يسبب تمزقاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وبيئياً خطيراً، في حين أن البلدان المتقدمة النمو تنفذ سياسات لجوء تقييدية متزايدة انتهاكاً للمبادئ المعترف بها دولياً. وفضلاً عن

٧٣ - واستأنف قائلاً إن من أولويات النمسا وضع نهج شاملة إزاء إدارة الهجرة، وقد تم اعتماد منهاج العمل للأمن التعاوني بوصفه مرفقاً لميثاق استنبول للأمن الأوروبي بغرض تعزيز ثقافة التعاون فيما بين جهات فاعلة عديدة، منها المفوضية، كما جرى في حالة كوسوفو. كما تم تعزيز التعاون فيما بين الاختصاصات عن طريق توسيع التعاون على صعيد المقرر مع المفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة ومجلس أوروبا في سياق عملية مؤتمر كومونيلث الدول المستقلة بحيث يشمل العمليات الميدانية وممثلين عن منظمات دولية أخرى ذات صلة. وقال إنه، فيما يتعلق بالصراع في الشيشان، تم إنشاء شبكة منتظمة للمعلومات والتشاور بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء الدوليين بشأن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في شمال القوقاز. والمعونة الإنسانية في تلك المنطقة هي الأولوية المطلقة، ويقوم فريق مساعدة الشيشان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية، بتنفيذ مشاريع إنسانية تركز في مرحلة أولية على الأطفال والشباب. وإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستواصل تعزيز هذا التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧٤ - السيد سانغاريه (مالي): قال إن من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يضع المجتمع الدولي استراتيجيات فعالة لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والعائدين وضحايا الكوارث الطبيعية. فالأسباب الجذرية للصراعات المسلحة كالانكماش الاقتصادي والفقر وغياب الديمقراطية والتحمل الإثني والتعصب الديني يتعين أن تعالج من خلال تعزيز ثقافة السلم والديمقراطية والحوار بين الحضارات. ويجب تدعيم السلام في فترات ما بعد الصراع ومعاقبة مرتكبي الجرائم. كما يجب تطوير نظم

٧٥ - واختتم قائلاً إن الصين، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها، وفّرت اللجوء والحماية لـ ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ وحافظت على علاقة طيبة مع المفوضية، التي يعمل صندوقها الدائر في الصين على نحو جيد. وقال إن حكومة بلده ستواصل التعاون مع المفوضية على نحو وثيق، وستعزز تعاونها مع المجتمع الدولي والأطراف المعنية بغية الإسهام في حل مشكلة اللاجئين.

٧٦ - السيد وايس (النمسا): ذكّر بأن الهجرة الضخمة لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ من هنغاريا إلى النمسا في عام ١٩٥٦ كانت أول حالة طارئة كبيرة واجهتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كما كانت أول مثال للشراكة مع جهات فاعلة رئيسية أخرى كلجنة الصليب الأحمر الدولية والصليب الأحمر النمساوي وغيرهما من الوكالات المتطوعة. ومنذ ذلك الوقت، حظي مليون شخص تقريباً باللجوء في الأراضي النمساوية، وأصبح اللاجئين وأحفادهم يشكلون ١٠ في المائة من سكان النمسا. وإن النمسا بوصفها بلداً مضيفاً واصلت هذا الالتزام دون انقطاع عبر أزمات عديدة حتى الوقت الحاضر وستواصل ذلك في السنوات المقبلة.

٧٧ - وتكلم بالنيابة عن رئيس مجلس الأمن والتعاون في أوروبا لتلك الفترة، وذكر أن مجلس الأمن والتعاون في أوروبا قد تطور من منتدى يضع المعايير إلى مؤسسة عاملة مكتملة الأركان يذهب ٧٠ في المائة من ميزانيتها إلى الأنشطة الميدانية. وإن تزايد التعاون التشغيلي بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظومة الأمم المتحدة هو بمثابة مثال متميز لتنفيذ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

مايو ٢٠٠٠ منظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٧٧ - وأردف يقول إنه يجب توفير المساعدة الإنسانية حيث تدعو إليها الحاجة بروح من التعاون الدولي. وعلى الدول أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وتضع آليات وطنية للمعاقبة على الانتهاكات. وأثنى على الجهود التي تبذلها لجنة الصليب الأحمر الدولية ودعا دول غرب أفريقيا إلى أن تأخذ في الاعتبار نتائج اجتماع اللجان الاستشارية التابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية في غرب أفريقيا المعقود في باماكو في آذار/ مارس ٢٠٠٠. كما يجب أن يتم الاضطلاع بمشاورات في إطار الأمم المتحدة للوصول إلى تحديد أفضل لفكرة التدخل الإنساني وتنسيقها مع عمليات حفظ السلام. وأعرب في هذا السياق عن تأييده لتقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام (A/55/305-S/2000/809)، وأكد على ضرورة وضع معايير جديدة لتدخل الأمم المتحدة الإنساني.

٧٨ - وأعرب عن الترحيب بنتائج الحلقة الدراسية بشأن التدخل الإنساني التي نظمتها حكومة هولندا في أيار/ مايو ٢٠٠٠، وقال إن حكومة بلده تدرس ما تستطيع أن تقدمه من مساهمة، ضمن نطاق مواردها، في الجهود الإنسانية الدولية. وقال إن الهدف النهائي يجب أن يكون إيجاد نظام إنساني دولي جديد ودينامي وفعال تحت رعاية الأمم المتحدة، مخصص لمواصلة إدخال التحسين على نوعية حياة شعوب العالم.

٧٩ - السيد تومسون (مراقب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): أعرب عن القلق بشأن ازدياد عدد اللاجئين والمشردين وترقب حصول زيادات أخرى نتيجة لاستمرار الأزمات الإنسانية

الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية، ولاحظ أن حوالي ٩٠ في المائة من الضحايا هم من سكان البلدان النامية حيث يؤدي الفقر والضغط السكاني إلى تعريض الناس إلى الأخطار الطبيعية التي تتطور بسرعة لتصبح حالات كوارث.

٧٥ - وأضاف قائلاً إن الأموال التي تصرف على الحروب والتدخل وأنشطة الإنقاذ يمكن إنفاقها على نحو أفضل من أجل التنمية المستدامة والمنصفة. وهذه الغاية، أنشأت دول غرب أفريقيا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي آلية لحفظ السلام ومنع الصراع وحسمه وإدارته، أوجدت بدورها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو بمثابة مثل يُحتذى لإيجاد قوة أفريقية مماثلة. كما أعرب عن تأييده لإيجاد "مجلس حكماء" ينتقى من أنحاء أفريقيا لتعزيز التعاون. وقال إن هذه التدابير كانت إحدى نتائج زيادة التكامل في غرب أفريقيا. وفي هذا السياق، ذكر المساعدة المالية التي يوفرها الاتحاد الأوروبي من خلال صندوق التنمية الأوروبي لجهود التكامل الإقليمي، وحث الاتحاد الأوروبي على أن يأخذ في الاعتبار نتائج اجتماع باماكو للمنسقين الوطنيين لصندوق التنمية الأوروبي.

٧٦ - واستأنف قائلاً إن لدى أفريقيا أكبر عدد من الصراعات واللاجئين والذين يعاد توطينهم والمشردين لكنها تتلقى مقداراً من المساعدة أقل بكثير مما تتلقاه مناطق العالم الأخرى. وإنه لذلك يدعو المجتمع الدولي إلى توفير مزيد من الدعم للخطة التي اعتمدها اجتماع الخبراء التقنيين الاستثنائي التابع للعمل المشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي عقد في كوناكري في آذار/ مارس ٢٠٠٠، ولتنفيذ نتائج الحلقة الدراسية السادسة بشأن القانون الإنساني الدولي التي عقدتها في أديس أبابا في أيار/

المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي اقتصرت إلى حد بعيد على التشرد المتعلق بالحروب. وأكد أن هناك صعوبة مماثلة يشكلها التشرد الناتج عن الكوارث الطبيعية وكذلك الإجراءات التي تتخذها بعض الحكومات التي تتسبب في تشريد رعاياها بالقوة من أجل إفساح المجال للمشاريع الزراعية أو الإنمائية فتزيد من عنيت السكان القادمين والمقيمين على السواء. وقال إن هذه الحالات بالتحديد هي التي تُفُلت من انتباه وسائط الإعلام، وأكد أن الاتحاد سيواصل العمل من أجل التوصل إلى نهج أكثر اتساقاً وشمولاً إزاء احتياجات المشردين داخلياً.

٨٢ - واستأنف قائلاً إن جمعيات الاتحاد الوطنية اهتمت أيضاً برفاه المهاجرين واحتياجاتهم. أما تصنيف ما إذا كان الشخص مهاجراً أو لاجئاً فقد كان يتحدد في الغالب وفقاً لسياسات الدولة المتلقية لا وفقاً لظروف ذلك الشخص الحقيقية. وإن اضطراب السياسة هذا في بعض الدول، وكذلك على الصعيد الدولي، قد تكون له آثار خطيرة على الأشخاص المعنيين. وفضلاً عن ذلك، فالحكومات في كثير من البلدان المتقدمة النمو تحاول تحديد الهجرة في حين تسعى إلى استجلاب أصحاب المواهب كي يملأوا الثغرات في "الخليط" الاقتصادي لبلدانها؛ فأدت القيود إلى ارتفاع حاد في الإجرام وتهريب الأشخاص، في حين أن البحث عن ذوي المواهب أفقد البلدان النامية أفضل الأفراد الذين تنعقد عليهم الآمال. وتنشط الجمعيات الوطنية غالباً في قلب هذه المشكلة لأنها تتسبب في تعريض كل من البلدان المهاجر منها والبلدان المهاجر إليها على السواء للحرَج.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠

الكبيرة. وقال إن من سوء الحظ ألا يظل انتباه المجتمع الدولي متركزاً على الأزمات مدة تكفي لكفالة وصول تدفُّقات المساعدة إلى أكثر الفئات تعرضاً للخطر، وخصوصاً منها الأزمات التي تحصل في أفريقيا وتلك التي لا تحظى بتغطية واسعة في وسائط الإعلام. وإن ذلك أدى إلى زيادة تدعو إلى الانزعاج في مشروطة التمويل وتوجيهه نحو فئات ليست دوماً هي المتضررة أكثر من غيرها.

٨٠ - ومضى يقول إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مجهزة على نحو فريد من أجل المساعدة على تحديد أشد الاحتياجات ضرورة بفضل اتصالات الجمعيات الأعضاء فيها بالحكومات والمنظمات غير الحكومية ومتخذي القرارات، على أساس الإنسانية والتجرد والحياد. والاتحاد هو أكبر شريك إفرادي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويعمل معها في بلدان عديدة، بما في ذلك جميع بلدان اللجوء. وأدى ازدياد عدد الأزمات والتغيرات التي طرأت على الموقف إزاء طالبي اللجوء إلى زيادة ضرورة أن يعمل الاتحاد والمفوضية معاً على نحو وثيق وأن يشركا الجمعيات الوطنية في هذا التعاون. كما تعاون الاتحاد مع المفوضية والمنظمات غير الحكومية على وضع برنامج تدريبي لحماية اللاجئين في إطار مبادرة "التوعية" التي اتخذها المفوضية.

٨١ - وأردف قائلاً إن الصليب الأحمر والهلال الأحمر عملاً مع الأفراد والفئات المعرضة للخطر بغض النظر عما إذا كانوا لاجئين أو مشردين وأبدت جمعياتهما، التي تعمل في إطار قوانين بلدانها، اهتماماً فعالاً بمحنة المشردين داخلياً، وهي مشكلة تفوق أبعادها بكثير أبعاد مشكلة اللاجئين. وقد أسهم الاتحاد في عدد من المبادرات خلال السنة الفائتة. غير أنه قلق لأن الإجراءات المتخذة في إطار